ثقافة «اللا تسامح» مع المرأة في المجتمع الجزائري

د: يمينة مختار(*)

مقدمة:

مما لا شك فيه أن الإسلام رفع من شأن المرأة، وجعلها أحسن بكثير مما كانت عليه أيام الجاهلية أين كانت تؤد البنات، كما قال المصطفى:«أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم». فإلى جانب طاعة الزوج أمر الرجل بالرفق بهنَّ، ونهى عن تزويج الفتيات كرهاً، وعن أكل أموالهن بغير حق، وغيرها مما يحفظ للمرأة حقوقها وكرامتها.

ورغم ذلك نجد مجتمعاتنا الذكورية تتجاهل كل هذا، وتتذكر فقط تعدد الزوجات وكيدهن العظيم، بل وأكثر من هذا، فالبعض مازال يعتبر المرأة همّاً يسارع في التخلص منه، فيزوج الفتاة بمجرد بلوغها، وربما قبل ذلك فقط ليرتاح من مشاكلها، لأن في اعتقاده المرأة كائن خلق ليخطئ ويجلب العار.

1. اشكالية الدراسة .

حين تخطئ المرأة يصعب مسامحتها، ففي مجتمعاتنا يحق للرجل ما لا يحق للمرأة، والرجل الذي تتعدد علاقاته خارج الإطار الشرعي هو رجل مميز ويستحق المديح والثناء، أما المرأة فمغضوب عليها من المجتمع لمجرد التفكير بذلك، أما إذا حصلت العلاقة فتبقى معها وصمة عار تحملها كل حياتها، بحجة أن المرأة تحمل ثمرة خطيئتها معها، وللتخلص منها قد تصل إلى دفنها لتدفن معها خطيئتها.

رغم أن الشرع كان واضحاً في هذا الأمر، خاصة في قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ}[1]، إلا أننا نلاحظ في مجتمعنا أن "الجلد" يكون فقط للمرأة وإن كان بطريقة لفظية، ويشهد فضيحتها كل المجتمع وتصبح من المنبوذين، وتقل فرصها في الزواج لأنها غير صالحة، وغير كُفأة لبناء أسرة. أما الرجل فيكمل حياته بشكل عادي ولا يجد من يحاسبه، وإن سئل قال:«أنا رجل وليس هناك ما يعيبني...».

للأسف ما زلنا في مجتمعاتنا نتعامل مع المرأة كما في الجاهلية، وأنها تأتي بالعار لعائلتها، ففي نظر المجتمع المرأة دائماً هي الطرف المذنب في أي قضية بينها وبين الرجل.

فالمرأة المطلقة تعاني أيضاً الكثير بعد طلاقها، في حين الرجل المطلق يعيش حياته بشكل عادي، ولا يوجد شيء يزعجه أو يعرقله، أما المرأة فتتعرض للإهانة من طرف المجتمع ككل، وتصبح مراقبة من طرف الجميع، العائلة، الجيران، العمل... وتعاقب على أدنى خطأ ترتكبه، وإن كان هذا العقاب لفظي، وطبعاً في طلاقها هي المذنب الأكبر.

قد نتفهم إلى حد ما تعامل المجتمع مع المرأة التي دخلت في علاقة خارج الاطار الشرعي، وحتى المرأة المطلقة قد نتجاوز تعامل المجتمع معها، وإن كان غير مقبول، لكن الغريب في الأمر أن المرأة المغتصبة في المجتمع تكون أسوء من الحالتين السابقتين، فمن ناحية تعرضت لضرر نفسي وجسدي، ومن ناحية أخرى المجتمع لا يرحمها من انتقاداته الدائمة وتوجيه أصابع الاتهام ناحيتها، مما يجعل المرأة في هذه الحالة تفضل التستر على التبليغ بما حصل معها، لأن المجتمع لن يسامحها، وأبسط مثال على ذلك النساء اللواتي يتعرضن للتحرش، لا يبلغن حتى أسرهن بما حدث معهن، حتى لا يتم منعهن من العمل أو الخروج.

إن المذنب في هذه الحالة هي المرأة طبعاً، وبالتالي هي من تعاقب، وما أكثر حالات الاغتصاب التي لم يبلغ عنها سواء من طرف

المتضررة، أو من طرف الأسرة التي ترى التبليغ بمثابة فضيحة هم في غنى عنها، رغم أن المشرع الجزائري وضع قوانين صارمة تعاقب على جريمة الاغتصاب، وكل أنواع الاعتداءات الجنسية الأخرى. فالمادة: (335) من قانون العقوبات تنص على أن «يعاقب بالحبس المؤقت (من 05 إلى 10 سنوات) كل من ارتكب فعلاً مخلاً بالحياء ضد إنسان ذكر أو أنثى بغير عنف أو شرع فيه، وإذا وقعت الجريمة على قاصر لم يكمل (16 سنة)يعاقب بالسجن (من 10 إلى 20 سنة)، والمادة: (336)التي تنص على أن «كل من ارتكب جناية هتك العرض يعاقب بالسجن المؤقت من 05 إلى 10 سنوات وإذا وقع هتك العرض على قاصر لم تكمل 16 سنة تصبح العقوبة من 10 إلى 20 سنة»[2].

لكن ورغم هذا القانون، إلا أنه غالباً ما يتم التستر على هذه الجريمة. فالمجتمع ينظر لهذه المرأة بطريقة سلبية، وتلحق بها نظرات ازدراء، كأنها السبب في حملها هذا اللقب، وهنا أصبحت الضحية هي المذنبة والملامة والمنبوذة، والظالم هو من يعطى الأعذار كونه رجلاً، فالكلمة الأخيرة هنا هي للمجتمع الذكوري الذي يحمل المرأة كل أخطائه، ولا يسامحها على شيء وإن كان هذا التسامح أصلاً غير عادل، فأين جرمها الذي تسامح عليه؟، في حين أنه من المفروض أن المرأة هي من يجب أن يطلب منها السماح جراء ما ألحق بها من اعتداء.

وقد يتجسد خاصة اللا تسامح مع المرأة التي لها ماضي سواء في علاقة عابرة، أو طلاق أو حتى اغتصاب، في فرص هذه المرأة بالزواج، فالرجل لا يقبل ولا يتقبل غالباً امرأة لها ماضي، ومن خلال هذه النقطة ستكون دراستنا التي نحاول من خلالها إبراز قيّم التسامح في حق المرأة التي لها ماضٍ، خاصة المغتصبة منها، لأنها كسبت هذا اللقب بغير إرادتها، فكيف ينظر المجتمع الجزائري للمرأة المغتصبة؟ وهل يتقبل هذا المجتمع بكل مكوناته المرأة المغتصبة، ويسمح لها بالاندماج فيه من جديد؟

1.1. الفرضية.

لا يسامح المجتمع الجزائري المرأة المغتصبة عموماً، وحين نقول مجتمع نقصد المرأة والرجل، فالمرأة أيضاً بخلفيتها الثقافية وتنشئتها الاجتماعية ترفض تقبل وجود المرأة المغتصبة في المجتمع، أو على الأقل ترفض اقترابها من أسرتها، وتحملها هي الأخرى ذنب ما حصل معها.

2. تحديد بعض المفاهيم.

1.2.المـــرأة:

مرّ مفهوم المرأة بمراحل، وفقاً لعدة تأثيرات دينية، سياسية واقتصادية. فالمفاهيم والأفكار السائدة في المجتمع أيضاً لها تأثير على تعاطي المرأة كمفهوم، فثقافتنا تتعامل بشكل مختلف مع المرأة عما يفعله الآخر من خلال ثقافته الخاصة. أما عن المرأة المقصودة في هذه الدراسة، فهي المرأة التي تعرضت للاغتصاب، أو الاعتداء، ولم تلق مسامحة في المجتمع، فتحولت من امرأة لها حق تدافع عنه إلى متهمة تدافع عن نفسها أمام المجتمع الذي حمّلها كل المسؤولية.

2.2.التسامح.

قضية التسامح ليست جديدة، ومع ذلك لها أهمية خاصة في العالم الحديث، لأن التسامح يتجاوز التناول التقليدي على أنه دين فحسب، ولأن هذه القضية هي مدخل رئيسي في تقدم المجتمعات، فالتسامح الحقيقي يبدأ من الإنسان نفسه، ويتصاعد تدريجياً في دوائر متتابعة للأسرة وللمجتمع وللدين وللوطن بأشكال متعددة، وهو ما نلمسه عند الكثير من الأشخاص بدون أن يكون لديهم الوعي الكافي بما سبق، وعند القليل من النخبة المثقفة الحقيقية، فالتسامح لفظ يحمل معنى «السهولة والسلاسة والموافقة واللين والسعة،

بعيداً عن الضيق والشدة»[3].

ينبغي في التسامح الامتناع عن استخدام القوة والقهر والغطرسة، ومن هذه الزاوية لا يحق لأي إنسان أن يستسلم لطاعة أولئك الذين يلقون عليه العظات والأوامر، ولكن يستسلم لما هو مقتنع به[4]. أما التسامح في هذه الدراسة، فهو السهولة والسلاسة والليونة في التعامل مع المرأة التي لها ماضٍ، خاصة المرأة التي وجدت نفسها تحمل أعباء هذا الماضي دون إرادتها، حيث سنركز بشكل خاص على لا تسامح أو عدم التسامح الذي يحدث في مجتمعنا في حق هذه المرأة.

3.2.التنشئة الاجتماعية:

تتم هذه العملية عن طريق مجموعة من الوسائل والمؤسسات، التي يكسب بواسطتها الفرد المهارات، والمعرفة وقواعد التصرف ليصبح بذلك مؤهل للمساهمة كعضو فاعل في مجتمعه، ونشاطات جماعته، ومرحلة الطفولة هي المرحلة الحاسمة في تكوين شخصية الفرد، ومضمونها من خلال دخوله الثقافة السائدة في أسرته ومجتمعه، وهذا لا يعني أن التنشئة الاجتماعية تتوقف عند هذه المرحلة، وإنما هي عملية مستمرة استمرار حياة الفرد.

فالتنشئة الاجتماعية؛ «هي سيرورة مستمرة ومتغيرة على امتداد الحياة، بحيث إنها تهدف إلى الاندماج الاجتماعي النسبي لدى الفرد، وباعتبارها، من جهة أخرى، بمثابة وسيلة لاكتساب الشخصية من خلال استيعاب طرائق الحركة والفعل اللازمة من أجل تحقيق درجة من التوافق النسبي عبر سياق الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد داخل تلك الحياة المتغيرة باستمرار»[5].

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى إكساب الأفراد في مختلف مراحل نموهم، أساليب سلوكية معينة، تتفق مع معايير الجماعة وقيَّم المجتمع حتى يتحقق لهؤلاء التفاعل والتوافق في الحياة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال عمليات التفاعل الاجتماعية، فيتحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، مكتسباً الكثير من الاتجاهات النفسية والاجتماعية عن طريق التعلم والتقليد، مما يطبع سلوكه بالطابع الاجتماعي.

أما جانب التنشئة الذي سنتناوله في هذه الدراسة، فهو الفكر الموروث الذي يطمس هوية وكرامة المرأة، أو بالمعنى الأصح إخفاء وتهميش وعدم إدراك هذا المفهوم بكل ما يحمله من مكونات، فرغم اختلاف الأجيال إلا أن النساء في عالمنا لا يزلنَّ يفتقدنَّ إلى التقدير، فمجتمعاتنا الوحيدة التي تبرر التحرش بالنساء والاعتداءات سواء اللفظية أو أيا كانت المسميات التي يتعرضنَّ لها لصالح الرجل.

3. التنشئة الاجتماعية والمرأة والتسامح.

التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري ناحية المرأة غالباً ما تكون ظالمة في حقها، فرغم كل التعاليم الدينية التي كرمت المرأة، إلا أن مجتمعنا مازال ينظر إلى المرأة أنها مصدر لجلب المشاكل للعائلة باعتبارها تمثل شرف كل عائلة، ورغم كل القوانين التي تنص على حماية المرأة من مختلف الجرائم، إلا أننا مازلنا نلاحظ على مجتمعنا الذكوري يتعامل مع هذا الأمر بهزلية، ويتجاوزها، ومازالت النساء في مجتمعنا تتعرض للاغتصاب والتحرش بشكل يومي، ونادراً ما تبلغ المرأة عن هذا الأمر، لأنه ستكون هي الملامة، الذكر يربى منذ نشأته على أنه رجل، وأنه السيد، ويحق له أن يفعل كل ما يريد، ولن يحاسب على شيء، لأنه رجل لا يعيبه شيء...

في حين تربى الأنثى تحت أسلوب التخويف والترهيب، وأن أي خطأ تقوم به محسوب عليها في المجتمع، ويضيع عليها فرصتها في العيش الكريم، رغم أن «التسامح إحجام عن التدخل في سلوك الآخرين بالرغم من عدم موافقتنا عليه من الناحية الأخلاقية، مع القدرة على منع هذا السلوك»[6]. فلا ريب أن هناك الكثير من التناقضات والمفارقات اللا منطقية في مجتمعنا، فنقول أننا مسلمين ونطبق شريعة الله، لكن في الواقع نطبق منها ما يناسبنا ونتخلى عما لا يناسبنا، ونتمسك بأفكار ورثناها عن آباءنا وأجدادنا، على أنها واقع، فقط لأنها ترضي غرور المجتمع الذكوري.

أقصد هنا خاصة، في التعامل مع المرأة في شتى ميادين حياتها، ومن ضمن ذلك حتى القضايا التي يكون فيها الرجل هو الظالم تتهم المرأة ويبرء الرجل، مما يجعلها تخفي الكثير من الأمور عن هذا المجتمع حتى لا تتعرض للإذلال والمهانة، وهذا سواء كانت مذنبة أم لا، فهي تعلم من خلال تنشئتها الاجتماعية أن المجتمع لن يرحمها، ولن يسامحها وإن كانت ضحية، وبالتالي «لرفع هذه المفارقات وما تنطوي عليه من تناقض يجب العودة إلى جذور التسامح، أو بالأحرى جذور عدم التسامح، فالعودة مطلوبة إلى جذور عدم التسامح، لأنه كان سائداً ولا يزال، فالإنسان البدائي هو من ابتكر فكرة التابو، والتسامح ضرورة طبيعية وتعميمها يضمن لكل واحد الاستفادة منها، فلا أحد محمي من الوقوع في الخطأ»[7].

وبما أن لا أحد معصوم عن الوقوع في الخطأ، كان هناك خلل في مجتمعاتنا، أين يتم تجريم المرأة المغتصبة واتهامها بأنها عديمة الأخلاق والتربية والمسؤولية، وتعاني هي وعائلتها جراء هذا الفكر التعصبي الذكوري، مما يحرض أهلها ضدها، وفي كثير من الأحيان تفضل عائلتها قتلها لتنهي بذلك نظرة المجتمع ناحيتهم، في حين وفي الجهة المقابلة، نجد الذكر ومن ارتكب الجريمة، والذي من المفروض يكون تحت طائلة الاتهام يتمتع بحياته بكل بساطة، ولا شيء يعيبه أو يعرقله، بل بالعكس، أحياناً يحظى ببعض المديح والثناء، وإن حصل وتم محاسبته عن فعلته، لا يتجاوز ذلك بضع كلمات يوبخ بها وينتهي الأمر، خاصة إذا لم يتم التبليغ من طرف المعني عليها لدى السلطات الأمنية، وهذا ما يحدث غالباً، حيث يتم التكتم على الأمر، تفادياً للفضيحة وانتقادات المجتمع.

4. نظرة المجتمع الجزائري الى المرأة المغتصبة.

ينظر المجتمع الجزائري إلى المرأة التي اغتصبت نظرة دونية تظل تطاردها مدى الحياة، حتى وإن كانت غير مسؤولة عن الأمر، فتتباين بين الاحتقار والتقليل من قيمتها وكأنها مسؤولة عما وقع لها، خاصة أن العائلات المحافظة تعتبر شرف البنات شيئاً مقدساً يجب الحفاظ عليه، كما يظل من يحيطون بها ينظرون إليها وكأنها وصمة عار، فتعيش المرأة المغتصبة حياة قاسية وصعبة داخل هذا المجتمع.

أما عن حظوظها في الزواج فتظل الفتاة المغتصبة محرومة من حقها بالزواج، أو بالأحرى حقها في اختيار زوجها، فهي عادة تتزوج بأي شخص يقبل بها، لأنه ليس لديها خيارات، وقد «أكدت تقارير أمنية أن ما لا يقل عن 300 امرأة تتعرض سنوياً للاغتصاب في الجزائر»[8].

ومن هنا يرى ناشطون في الدفاع عن حقوق المرأة، أن قوانين جريمة الاغتصاب التي تنص عليها المادتين: (335 و336)غير كافيتين، حيث تبقى المرأة منتهكة الحقوق، خاصة أن وصمة العار تظل معها طيلة حياتها، بينما يقضي الجاني عدة سنوات بالسجن دون أن يدينه المجتمع، وكأنه لم يرتكب شيئاً، في حين تظل المغتصبة منبوذة ومرفوضة داخل المجتمع[9].والمرأة المغتصبة لا تبلغ في الغالب عن الجريمة بسبب ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الشرطة، المحكمة والمجتمع.

- **الشرطة**: فالشرطة لا تتعامل مع هذا الموضوع بالشكل المحترف المطلوب، وقد يحرج الشرطي أن يسأل المرأة، بل قد يسألها عن أمور لا علاقة لها بالجريمة، مثل: عما كانت تفعله قبل الحادث ومشاعرها أثناء الاعتداء وغير ذلك.
- **المحكمة**: هي الأخرى لا تعامل المرأة على أساس أنها ضحية، بل تحاول أن تبحث في العناصر الفيزيائية الجسدية أو السلوكية التي قد تكون سبباً في اختيارها من قبل المعتدي.
- **المجتمع**: يرى المجتمع المرأة المغتصبة مذنبة بشكل أو بآخر، وذلك بسبب الاعتقادات الخاطئة التي تطرقنا لها سابقاً. لذلك فالمرأة في الغالب لا تتكلم، ولا تريد أن تخبر أحداً بسبب أنها خائفة ومرعوبة، ولا تريد أن تغتصب نفسياً مرة أخرى كما حصل لها جسدياً ونفسياً من طرف الجاني.

5. المرأة المغتصبة مذنبة في كل الأحوال.

سنتطرق في هذا الجانب إلى دراسة ميدانية سنحاول من خلالها تحليل فرضية الدراسة على ضوء البيانات التي تم جمعها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، «الذي يهدف إلى وصف الظواهر أو أحداث وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، ويستخدم لجمع البيانات والمعلومات في أنواع البحوث الوصفية أساليب ووسائل متعددة مثل: الملاحظة، المقابلة، الاختبارات، الاستفتاءات، المقاييس المتدرجة»[10].

لقد استخدمنا في هذه الدراسة الوصفية عينتين؛ العينة الأولى: عينة قصدية، والتي تشمل نساء لهن أولاد أو إخوة ذكور في سن الزواج، حجمها خمسين امرأة، أما العينة الثانية: فهي عينة عرضية تشمل مجموعة من الذكور أو الرجال وبلغ حجمها 109.

كانت فرضيتنا أن المجتمع الجزائري لا يسامح المرأة المغتصبة عموماً، وحين نقول مجتمع نقصد المرأة والرجل، فالمرأة أيضاً بخلفيتها الثقافية وتنشئتها الاجتماعية ترفض تقبل وجود المرأة المغتصبة في المجتمع، أو على الأقل ترفض اقترابها من أسرتها، وتحملها هي الأخرى ذنب ما حصل معها، وفي ما يلي سنحاول شرح أو تحليل هذه الفرضية على ضوء ما تم جمعه من بيانات، فكانت النتائج كالتالي:

من الشكل الأول، نلاحظ أن غالبية الرجال يرفضون الزواج من المرأة المغتصبة بحجة إمكانية عدم مصداقيتها، وأنه قد يكون ما حدث معها كان برضاها، إضافة إلى أن البعض منهم برر رفضه للمرأة المغتصبة مخافة عيون المجتمع التي ستضعه وتضعها تحت المراقبة، ونظرة الازدراء والانتقاء التي سيتعرض لها لفترة من الزمن، وهو في غنى عن ذلك.

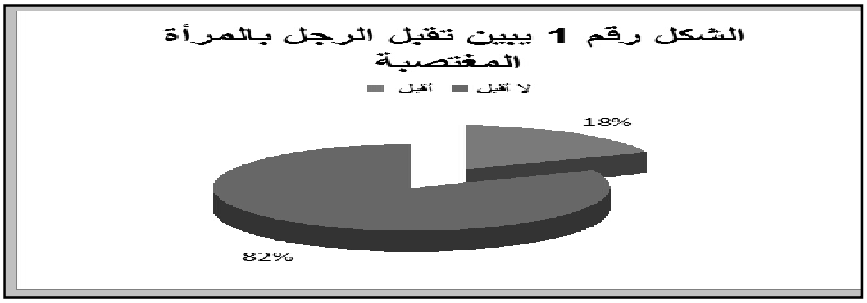

أما النسبة الثانية، والتي لا ترى مشكل في قبول المرأة المغتصبة، فيكون هذا القبول عادة بشروط، مثل: التأكد من مصداقية اغتصابها، وأخلاقها وسلوكها قبل التعرض للاغتصاب، وهنا نلاحظ نوع من الاتهام ناحية هذه المرأة بأنها قد تكون هي سبب ما حصل معها.

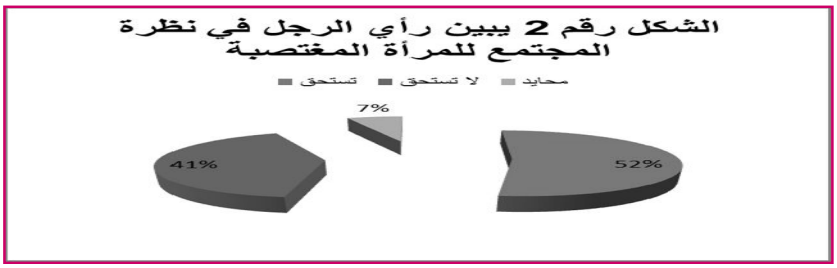

من الشكل الثاني، والذي يرصد رأي الرجال في نظرة المجتمع ناحية المرأة المغتصبة، فنجد أيضاً الاتهام يطال هذه المرأة، فبرأيهم لو كان سلوكها سوي ما حدث معها هذا الأمر، أما الفئة الثانية، والتي

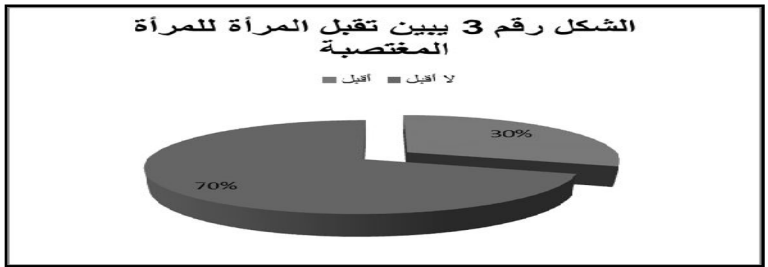

تتعاطف مع المرأة المغتصبة، فترى أن كل إنسان معرض للخطأ والمرأة أيضاً، وبالتالي علينا مسامحتها لتكمل حياتها، مع أن بعضهم يشفق عليها لكن يمتنع عن الزواج منها. ومن الشكل الثالث، نلاحظ أن غالبية النساء يرفضن زواج أقربائهم، الابن أو الأخ من المرأة مغتصبة بحجة إمكانية عدم مصداقيتها أيضاً، وأنه لما يتزوج قريبها امرأة هكذا، وهو لديه الاختيار بأن يكون مع امرأة شريفة، فبحسب رأيهن المرأة المغتصبة غير شريفة، إضافة إلى أن البعض منهن برر رفضهن للمرأة المغتصبة مخافة عيون المجتمع التي ستضع عائلاتهن تحت المراقبة، من خلال المرأة التي أدخلوها إلى بيتهم وهي بنظر المجتمع غير جديرة بذلك.

أما النسبة الثانية والتي لا ترى أي مشكل في قبول المرأة المغتصبة، خاصة إذا كانت صادقة ومعروفة بسلوكها الحسن، وبالتالي حتى المرأة لا تسامح نفسها، فعدم مسامحة المرأة للمرأة، كأنه عدم مسامحتها لنفسها، لأنها قد تتعرض يوماً لنفس المشكل.

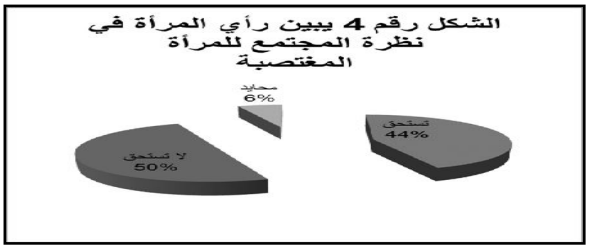

ان الشكل الرابع؛ والذي يبين رأي المرأة في نظرة المجتمع ناحية المرأة المغتصبة، فنجد أيضاً الاتهام يطال هذه المرأة، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالذين يتعاطفنَّ معها، وللأسف دائماً ما يتهم به الرجل المرأة تتهم به هذه الأخيرة نفسها بطرقة غير مباشرة، فيرجعون إلى سلوكها وأخلاقها ولباسها، وغيرها من الأمور التي كانت السبب في اغتصابها، بدل من البحث عن أخلاق الجاني والدافع الذي جعله يفعل ذلك الشكل الخامس، والذي يبن ردود

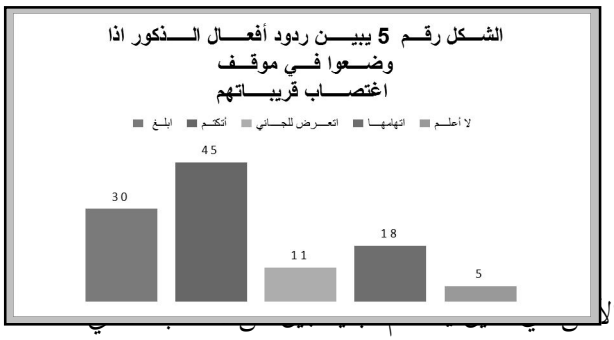

أفعال الذكور أو الرجال في موقف
اغتصاب قريباتهم خاصة الابنة
أو الأخت أو الزوجة، واللواتي يعتبرن
شرف للعائلة في نظرهم، فنجد أن
الردود كانت سلبية، ووجدوا التكتم
على ما قد يحصل هو الحل، وهي النسبة الغالبة، ومن بعدها يأتي من قد يبلغون الا
بشكل مباشر، ومن يرجع اللوم على المرأة، في حين يلتزم البقية الحياد، لأنهم لا يمكنهم الإجابة عن وضع لم يعيشوه من قبل.الشكل السدس،

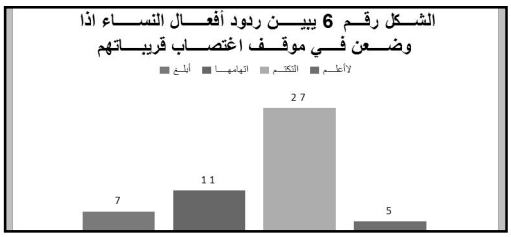

والذي نوضح من خلاله ردود فعل النساء إذا
وضعن في موقف الاغتصاب لأحد قريباتهن،
فنجد أن أغلبهن سيتكتمن على الموضوع مخافة
المجتمع وانتقاداته، حيث يعتبرون التبليغ بمثابة
فضيحة لهن ولأسرهن، ونسبة قليلة جداً من رأت أنه يجب التبليغ عن الأمر، لأنه بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون، وسكوت عنها جريمة أكبر.

6. بعض نتائج الدراسة .

من خلال كل ما تقدم من نتائج وتحليل البيانات، وحتى من خلال تطرقنا لبعض الجوانب النظرية التي تخص التسامح من ناحية، والمرأة من ناحية أخرى، وما يتعلق بجريمة الاغتصاب التي تتحول فيها المرأة من مضحية إلى متهمة، وكما تم توضيحه أن هذا الأمر موجود منذ الجاهلية، ورغم كل ما نص عليه الشرع والقانون، إلا أنه يظل هناك تجاهل لكل هذا، ليس فقط من طرف الرجل، وإنما حتى من طرف المرأة نفسها.فالمرأة في الأصل هي عدوة نفسها، من دون إدراك لذلك، بل وتعتبرها فضيلة واستقامة، فمنذ البداية هي تفضل في أمومتها الذكور على الإناث، ثم تعمل في تربيتها على التفرقة بينهم في المعاملة، باعتبار أن الولد سند البيت، وانطلاقاً من هذا تبدأ بتعليمه وتنشئته على أنه رجل، ولا يعيبه شيء، وأنه يمكنه فعل أي شيء، وفي الكثير من الأحيان تجعل منه الوصي والرقيب على أخواته، وإن أخطأن تعاقبهن أو تطلب منه ذلك، فيتشبع الرجل بهذه الثقافة المتعصبة ولا متسامحة ضد المرأة، ويبدأ يراها أنها سبب لأي مشكل، وهكذا نتناقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل.

ولكي نوقف هذا السلوك، أو نحد منه في مجتمعنا، يجب أن تتعلم المرأة أولاً قيَّم التسامح مع نفسها، ثم تنقله لأولادها بشكل عام الذكور والإناث، فكيف يمكننا لوم الرجل احتقاره المرأة التي لها ماضٍ بغض النظر عن طبيعة هذا الماضي؟، والمرأة نفسها تحتقر ولا تتسامح مع هذا الموضوع، وتحاول أن تبتعد عن هذه المرأة وتبعدها عن أسرتها بكل الطرق . فالمرأة لا تعادي المرأة حين تنادي بقمع النساء الأخريات، أو تدعو إلى سلبهن حقا عاماً خرجت أخرى تنادي به، بل هي تطيع المؤسسة والثقافة التي أنتجت هذا الواقع، بل وتعتبر أن طاعتها له فضيلة واستقامة، هكذا درست، وهكذا فهمت، فلماذا نلومها إن أرادت الاستقامة والفضيلة؟. وإن وجدت امرأة تعادي حقوق النساء، فقد وُجد رجال يعادون تنميتهم وتقدمهم.

الهــوامش:

(*) **د. يمينة مختار**: أستاذة بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02 «أبو القاسم سعد الله».

(1) سورة النور، الآية رقم: 02.

(2) قانون العقوبات الجزائري، جرائم انتهاك الآداب العامة، القسم السادس من الفصل الثاني من الباب الثاني، الكتاب الثالث، الجزء الثاني من قانون العقوبات.

(3) ابن عاشور محمد طاهر، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، ط2، الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس، 1984، ص 226

(4) جون لوك، **رسالة في التسامح**، ت: منى ابو سنه، ط1، مكتبة الإسكندرية، 1997، ص 52.

[5] هايدون جراهام، **التدريس والقيم ... مدخل جديد**، ت: عبد الودود مكروم وعبد الناصر بسيوني، مجلة التربية، المجلد الرابع، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، 5 مارس 2001

[6] فولتيير، **رسالة في التسامح**، ت: هنريت عبودي، ط1، دار بترا للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2009، ص48.

[7] **نظرة المجتمع نحو المرأة المغتصبة عنفا:**

http://essalamonline.com/ara/permalink/20441.html#ixzz3uCS8Ssi2، 8-7-2010.

[8] **نظرة المجتمع نحو المرأة المغتصبة عنفا:**

http://essalamonline.com/ara/permalink/20441.html#ixzz3uCS8Ssi2، 8-7-2010

[9] نفس المرجع.

[10] فان دالين: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**. ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ط5، 1994م، ص 292-293.